الرواة المتهمون بالتشيع ونماذج من مروياتهم في مسند الحميدي

(جمعا ودراسة)

د. عبد الرحمن بن مشاري الحمود

أستاذ الحديث النبوي الشريف المساعد

قسم الدراسات الإسلامية – كلية الشريعة والقانون – بجامعة الجوف،

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

هذا البحث بعنوان "الرواة المتهمون بالتشيع ونماذج من مروياتهم في مسند الحميدي (جمعا ودراسة)" قمت فيه بمحاولة حصر الرواة المتهمين بالتشيع في مسند الحميدي، ودرست شيئا من مروياتهم، للمقارنة بين الواقعين النظري والعملي في كلام أهل النقد، وكان عدد الرواة في البحث ثمانية عشر راويا متهما بالتشيع، وظهر لي من خلال البحث أن الرواة ليس كلهم على درجة واحدة في هذه البدعة، فمنهم الغالي، ومنهم المقتصد، ومهم بين ذلك، وكانت عدد المرويات التي درست في هذا البحث تسعة عشر رواية؛ ظهر من خلالها أن التشيع قد لا يؤثر في قبول الرواية إلا بشروط وقيود؛ أهمها؛ أن يكون المتشيع رأسا في تشيعه داعيا إليها، ينال الصحابة بالسب والنقصان؛ فهذا لا تقبل روايته، وإن كان غالبا لا يكون مثل هؤلاء من أهل الصدق، فخرج من حد الاحتجاج من غير وجه، وتبين لي أن الحميدي رحمه الله يهتم بالرواة في اختيارهم، ومن خلا ل هذا البحث ظهر أن طريقته كما تلميذه البخاري رحم الله الجميع.

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله –صلى الله عليه وسلم–، أما بعد:

فإن من مسائل علم الحديث المهمة مسألة رواية المبتدع، من حيث القبول والرد، وهل للبدعة أثر في الراوي والرواية، وقد رأيت دراسة ذلك الموضوع وتسليط الضوء عليه من خلال بدعة التشيع؛ وذلك في "مسند الحميدي"، فإن الإمام الحميدي –رحمه الله – أحد شيوخ الإسلام والحفاظ الكبار المتقدمين، وهو من أجلِّ شيوخ الإمام البخاري – رحمه الله– ومسنده من دواوين السنة المشهورة، والمتقدمة، وللعلماء عناية به لجلالة مصنفه وتقدمه.

ومن خلال البحث لم أقف على دراسة عنيت بمرويات الرواة المتهمين ببدعة التشيع في مسند الحميدي.

- **أهمية الموضوع وأسباب اختياره:**

1. تقديم دراسة علمية تشتمل على التأصيل النظري، وتجمع أقوال العلماء حول المتهمين ببدعة التشيع؛ من حيث الكشف عن حقيقة ثبوت البدعة منهم، ثم معرفة مذاهب العلماء واجتهاداتهم في ثبوت البدعة أو رفعها من حال الراوي.

2. محاولة الربط بين النظرية والتطبيق، عن طريق دعم الدراسة النظرية للبدعة بالتطبيق العملي على الرواة، لإثبات مدى ملائمة تلك القواعد لواقع التطبيق في علم نقد الرجال، وذلك من خلال مسند الحميدي.

3. الاطلاع على مكانة مسند الحميدي، ومصنفه من خلال معرفة الرواة المتهمين بالتشيع، ومروياتهم؛ قبولا وردا.

4. الرغبة في عمل يجمع بين التراث العلمي، وبين ما يترتب على حديث أهل التشيع من قبول أو رد.

5– معرفة التشيع من منظور أهل العلم بالحديث.

6– معرفة الضوابط الشرعية في رواية الشيعة؛ متى ترد، ومتى تقبل؟

- **الدراسات السابقة:**

من الدراسات السابقة المتعلقة بمسند الحميدي وربما يكون لها تعلق بأحد جوانب موضع بحثنا ـ حسب ما وقفت عليه ـ:

الدراسة الأولى: الجرح بالبدعة عند المحدثين، الباحثة/ كريمة محمد سوداني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية أصول الدين، (2003م)، ناقشت الباحثة الجوانب النظرية المتعلقة بمفهوم البدعة وما يرتبط بها، ولم تتطرق إلى التطبيق، وتختلف عن دراستنا في محور التطبيق على الرواة المتهمين ببدعة التشيع في مسند الحميدي.

الدراسة الثانية: البدعة أحكامها وقواعد معرفتها، الباحث/ محمد سالم العقربي، دكتوراه، جامعة الفاتح، 2008م،

الرسالة تعرضت للدراسة النظرية للبدعة، وكيفية معرفتها، بينما هذا البحث ناقش المفهوم النظري للبدعة، وجمع الرواة المتهمين ببدعة التشيع في مسند الإمام الحميدي.

الدراسة الثالثة: الإعلال من مسند الإمام الحميدي دراسة وصفية تطبيقية تحليلية، الباحث/ أحمد محمد أرباب أحمد، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، (2010م)، جاءت الدراسة عن قضية العلل في الحديث النبوي الشريف، بعد التأصيل النظري تحدثت عن قضايا العلل الحديثية في مسند الحميدي بصفة عامة، والتي تختلف عن دراستنا الحالية في أن الدراسة تناقش قضية واحدة، وهي المتهمون ببدعة التشيع دون غيرها من العلل.

الدراسة الرابعة: الرواة المدلسون في مسند الإمام الحميدي، الباحث/ أيمن عبد الكريم عبد المجيد، مجلة آداب المستنصرية، (2011م)، هذا البحث ركز في دراسته على علة واحدة فقط عند الحميدي، وهي علة التدليس وما يتعلق بها من رواة ومرويات، بينما هذه الدراسة قامت بتمييز من وصف بدعة التشيع، سواء كان مدلسا أم لا.

- **منهج الدراسة:**

اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، من خلال الخطوات التالية:

1. التمهيد للموضوع بمقدمة فيها التعريف بالإمام الحميدي ومسنده وموضوع البحث.
2. جمع أسماء الرواة ممن نسب إلى بدعة التشيع في مسند الحميدي، والترجمة لهم، وذلك عن طريق كتب الجرح والتعديل، ونحوها من كتب التراجم.
3. استقراء وجمع أقوال أهل الجرح والتعديل في الراوي المتهم ببدعة التشيع مجملة، ثم الحكم عليه، مع التوثيق.
4- ذكر أسماء العلماء الذين اتهموا الراوي بالتشيع كلهم، حسب الاستطاعة.

5- ذكر عدد مرويات كل راوي في المسند، ودراسة أنموذج من مروياته، مع بيان موقف النقاد منه.

6. توثيق الأحاديث والآثار والأقوال من مصادرها الأصلية قدر الجهد.

7. تدعيم البحث بالفهارس التفصيلية مع ذكر النتائج والاحصائيات التي أسفر عنها البحث.

- **خطة الدراسة:**

تقع الدراسة في مقدمة، وتمهيد، ومادة الدراسة، على النحو التالي:

المقدمة:

وفيها عنوان الدراسة، وأهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع، وخطة الدراسة.

التمهيد: بعنوان: الإمام الحميدي، ومسنده، ومنهجه، وتوضيح مفهوم البدعة، والتشيع، وفيه:

أولا: الإمام الحميدي؛ حياته، وأثاره.

ثانيا: مسند الإمام الحميدي ومنهجه فيه.

ثالثا: مفهوم البدعة في اللغة واصطلاح المحدثين.

رابعاً: التشيع في اللغة والاصطلاح ومفهوم الرفض.

خامسا: حكم رواية المبتدع.

سادسا حكم رواية المتشيع.

سابعا: حكم رواية الرافضي.

مادة الدراسة: وفيه ذكر الرواة المتهمين بالتشيع مرتبين على حروف المعجم، مع دراسة أنموذج من مروياتهم.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات المقترحة.

فهارس الدراسة: فهرس الرواة – فهرس المصادر – فهرس الأحاديث– فهرس الموضوعات.

التمهيد

[الإمام الحميدي ومسنده، ومنهجه، وتوضيح مفهوم البدعة، والتشيع والرفض]

أولا: الإمام الحميدي؛ حياته، وأثاره:

اسمه ونسبه: هو الإمام الحافظ المحدث الفقيه، شيخ الحرم أبو بكر القرشي الأسدي الحميدي المكي، صاحب "المسند"، عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله بن أسامة بن عبد الله بن حميد بن زهير بن الحارث بن أسد بن عبد العزى، وقيل: جده هو: عيسى بن عبد الله بن الزبير بن عبيد الله بن حميد [1].

شيوخه: روى عن عدد كبير من الرواة منهم: إبراهيم بن سعد، وأبي ضمرة أنس بن عياض، وأبي أسامة حماد بن أسامة، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن الحارث الجمحي الحاطبي، وعبد الله بن الحارث المخزومي [2].

تلاميذه: روى عنه عدد كثير من الرواة ومنهم: أبو بكر أحمد ابن أبي خيثمة، وأبو زرعة الدمشقي، وأبو زرعة الرازي، وأبو بكر محمد بن إدريس بن عمر المكي وراق الحميدي، وأبو حاتم الرازي، ومحمد بن إسماعيل البخاري [3].

من أقوال العلماء فيه:

قال الشافعي: "ما رأيت صاحب بلغم أحفظ من الحميدي، كان يحفظ لابن عيينة عشرة آلاف حديث"، وقال أحمد بن حنبل: "والحميدي عندنا إمام"، وقال إسحاق بن راهويه: "الأئمة في زماننا: الشافعي والحميدي وأبو عبيد"، وقال البخاري: "الحميدي إمام في الحديث"، وقال أبو حاتم الرازي: "ثقة إمام" وقال أبو أحمد الحاكم: "مفتي أهل مكة ومحدثهم، وهو لأهل الحجاز في السنة كأحمد بن حنبل لأهل العراق، إلا أنه أقدم من أحمد، ومحمد بن إسماعيل إذا وجد الحديث عنده، لا يخرجه إلى غيره من الثقة والتثبت، وقال في موضع آخر: ثقة مأمون" [4].

مصنفاته: من مصنفاته التي وقفت عليها:

1- المسند المشهور وهو محل بحثنا، ويرويه عنه بشر بن موسى الأسدي.

---

(1) انظر: التاريخ الكبير (96/5)، الجرح والتعديل (56/5)، الثقات لابن حبان (341/8)، تهذيب الكمال (512/14)، وسير أعلام النبلاء (616/10).

(2) وانظر: الجرح والتعديل (56/5)، تهذيب الكمال (512/14).

(3) وانظر: تهذيب الكمال (513/14).

(4) انظر: مناقب الشافعي للبيهقي (153/2)، الطبقات الكبرى (63/8)، تهذيب الكمال (512/14)، سير أعلام النبلاء (616/10)، إكمال التهذيب لمغلطاي (354/7).

2- كتاب الرد على أهل الرأي، ويرويه عنه حنبل بن إسحاق، والظاهر أنه هو نفسه كتاب الرد على أبي حنيفة الذي يرويه عنه محمد بن عمير الطبري[1].

- أصول السنة[2].

3- كتاب التفسير، ويرويه عنه محمد بن عمير الطبري[3].

وفاته: توفي سنة تسع عشرة ومائتين[4]، رحمه الله تعالى.

ثانيا: مسند الإمام الحميدي ومنهجه فيه: فمما بدا لي من ذلك واطلعت عليه ما يلي:

* هذا المسند رواه بشر بن موسى الأسدي عن الحميدي، وغالبه عن شيخه سفيان بن عيينة؛ حتى إنه يذكر كلامه في الفوائد حول السند أو المتن، بل سماه الإشبيلي في فهرسته: "مسند الحميدي عن سفيان بن عيينة"[5].

* اهتم المحققون بمسند الحميدي اهتماما ملحوظا وأخرجوه محققا أكثر من مرة، وكان من ذلك:

١ -تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي: طبعة دار عالم الكتب سنة (١٣٨٢هـ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣).

٢ -تحقيق حسين سليم أسد: طبعة دار السقا سنة (١٩٩٦م) وأضاف في آخره كتاب أصول السنة للحميدي، وللمحقق مع ابنه طبعة ثانية سنة (٢٠١٩م).

٣ -طبعة دار ابن حزم سنة (٢٠١٧م)، بإشراف الشيخ مصطفى العدوي.

---

(1) وهو مفقود فيما أعلم، ونسبه غير واحد للحميدي، انظر: سؤلات البرذعي لأبي زرعة (1008)، المؤتلف والمختلف للدارقطني (2/ 768)، وروى الخلال في "السنة" بعض النصوص منه، من طريق حنبل بن إسحاق عن الحميدي..

(2) وهو مطبوع لدار ابن الأثير -تحقيق مشعل الحدادي.

(3) وهو مفقود فيما أعلم ونسبه غير واحد للحميدي، انظر علل ابن أبي حاتم (182).

(4) طبقات ابن سعد (63/8)، والتاريخ الأوسط للبخاري (339/2).

(5) فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص: 121).

* اشتمل الكتاب على ألف وثلاثمائة حديث، غالبها أحاديث مرفوعة، والقليل منها موقوف على الصحابة، والتابعين.

* رتبه على مسانيد الصحابة رضي الله عنهم، وهو المعتاد في طريقة مَن دون من العلماء على المسانيد؛ فبدأ بمسانيد الخلفاء الأربعة، ثم باقي العشرة المبشرين، ثم أتبعهم بذكر المهاجرين والأنصار رجالا ونساء.

* ومن منهجه في الكتاب وضعُ ترجمة تحمل اسم الصحابي، ويذكر تحتها أحاديثه، وربما روى معه أحاديث صحابي آخر، أو أثرا عن تابعي.

* إذا كان الصحابي له أحاديث كثيرة كأبي هريرة فإنه يرتب أحاديثه على الأبواب.

ثالثا: مفهوم البدعة عند المحدثين:

تعريف البدعة لغة:

البدعة اسم من ابتدع الأمر إذا ابتدأه وأحدثه؛ كالرفعة اسم من الارتفاع، ...ثم غلبت على ما هو زيادة في الدين أو نقصان منه، وبالجملة فالبدعة هي كل عمل على غير مثال سابق[1].

تعريف البدعة في اصطلاح المحدّثين:

يدور معنى البدعة في الدين على الإتيان بعمل أو اعتقاد شيء محدث لم يكن عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه؛ وذلك بنوع شبهة أو تأويل فاسد، ولا يكون بعمد أو جحود، والبدعة قد تكون مفسقة أو مكفرة.

قال ابن حجر: "البدعة إما أن تكون بمكفر؛ كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، أو بمفسق"، وقال السخاوي: "البدعة هي ما أحدث على غير مثال متقدم، فيشمل المحمود والمذموم... ولكنها خصت شرعا بالمذموم مما هو خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم، فالمبتدع من اعتقد ذلك لا بمعاندة بل بنوع شبهة"، وقال عبد الحق الدهلوي:" البدعة اعتقاد أمر

(1) انظر: لسان العرب (6/8)، المغرب في ترتيب المعرب (ص:37)، المفردات في غريب القرآن (ص:110)، الكليات (ص: 226).

محدث على خلاف ما عرف في الدين، وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بنوع شبهة، وتأويل، لا بطريق جحود وإنكار، فإن ذلك كفر" [1].

رابعاً: تعريف التشيع لغة واصطلاحاً ومفهوم الرفض:

التشيع لغة:

التشيع في اللغة مأخوذ من مادة شيع؛ الذي يدل على المعاضدة والمساعفة، فكل من عاون إنساناً وتحزب له فهو له شيعة، وأصل الشيعة من المشايعة، وهي المتابعة؛ فالشيعة التي يتبع بعضهم بعضاً، والشيع الفرق التي يتبع بعضهم بعضاً وإن كانوا غير متفقين [2].

التشيع في الاصطلاح:

يختلف مصطلح التشيع في عُرف السلف عما عليه المتأخرون، فالمتشيع في عُرف السلف هو من قدم عليا على عثمان– رضي الله عنهما– ، أو الذي غالى في محبة علي –رضي الله عنه– لكن لم يكن هذا الغلو يدفعهم لتقديمه على الشيخين أبي بكر وعمر، لكنهم – وكما أشار الذهبي – من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليا رضي الله عنه، وتعرض لسبهم [3].

فالشيعي في الصدر الأول لا يسمى شيعياً إلا إن قدّم علياً على عثمان، ولذلك قيل: شيعي وعثماني، فالشيعي من قدم علياً على عثمان، والعثماني: من قدّم عثمان على علي، قال ليث بن أبي سليم: "أدركت الشيعة الأولى وما يفضلون على أبي بكر وعمر أحداً" [4]، وقال ابن تيمية: " الشيعة الأولى كانوا على عهد علي يفضلون أبا بكر وعمر" [5].

---

(1) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص:122)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، (61/2–62). مقدمة في أصول الحديث، عبد الحق الدهلوي، (ص:66).

(2) انظر: مقاييس اللغة (236/3)، لسان العرب (188/8). الصحاح (124/3)، تاج العروس (405/5)، تهذيب اللغة (63/3).

(3) ميزان الاعتدال (6/1).

(4) أخرجه اللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (ص:361).

(5) منهاج السنة (60/2).

ثم ظهر بعد ذلك الغلو في التشيع، بتقديم علي على الشيخين –رضي الله عنهم– وسبهما وغير ذلك من عقائد الروافض المعروفة، قال الذهبي: " فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير، وطلحة، ومعاوية، وطائفة ممن حارب علياً – رضي الله عنه – وتعرض لسبهم، والغالي في زمننا وعُرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين فهذا ضال معثر" [(1)]، ومن أفضل من حقق فيها ابن حجر فقال: "التشيع محبة علي –رضي الله عنه– وتقديمه على الصحابة؛ فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه، ويطلق عليه رافضي وإلا فشيعي، فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغال في الرفض، وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو" [(2)].

خامسا: حكم رواية المبتدع عموما:

اختلف العلماء في قبول رواية المبتدع على أقوالٍ، والراجح فيها أن المبتدع الذي عُرف صدقه وضبطه، ولم يكفر ببدعته، ولم يكن من رؤوسها أنه تُقبل روايته، قال ابن حبان: "وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره، ولهذه العلة تركوا حديث جماعة ممن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها، وإن كانوا ثقات، واحتججنا بأقوام ثقات غير أنهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون، وانتحال العبد بينه وبين ربه إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه، وعلينا قبول الروايات عنهم إذا كانوا ثقات على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا"[(3)].

وقال في موضع آخر: "وأما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل الإرجاء والترفض وما أشبههما فإنا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات على الشرط الذي وصفناه ونكل مذاهبهم وما تقلدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله جل وعلا إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا فإن الداعي إلى مذهبه والذاب عنه حتى يصير إماما فيه وإن كان ثقة ثم روينا عنه؛ جعلنا

(1) ميزان الاعتدال (6/1).
(2) فتح الباري (1/ 459).
(3) الثقات (140/6).

للأتباع لمذهبه طريقا، وسوغنا للمتعلم الاعتماد عليه وعلى قوله، فالاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم والاحتجاج بالرواة الثقات منهم على حسب ما وصفناه، ولو عمدنا إلى ترك حديث الأعمش وأبي إسحاق وعبد الملك بن عمير وأضرابهم لما انتحلوا، وإلى قتادة وسعيد بن أبي عروبة وابن أبي ذئب وأسنانهم لما تقلدوا، وإلى عمر بن ذر وإبراهيم التيمي ومسعر بن كدام وأقرانهم لما اختاروا؛ فتركنا حديثهم لمذاهبهم لكان ذلك ذريعة إلى ترك السنن كلها حتى لا يحصل في أيدينا من السنن إلا الشيء اليسير وإذا استعملنا ما وصفنا أعنا على دحض السنن وطمسها بل الاحتياط في قبول رواياتهم الأصل الذي وصفناه دون رفض ما رووه جملة"[1]، وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قيل لأبي لم كتبت عن عبيد الله بن موسى ثم تركت الرواية عنه وكتبت عن عبد الرزاق ورويت عنه وهما على مذهب واحد؟ فقال: "أما عبد الرزاق فما سمعنا منه مما قيل عنه شيئا، ولم يبلغنا أنه كان يدعو إلى مذهبه، وأما عبيد الله فإنه كان يدعو إلى مذهبه ويجاهر به فتركت الرواية عنه لذلك"[2]، وقال الذهبي: "القدري والمعتزلي والجهمي والرافضي، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعيا إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء: قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية، هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنب حديثه، وهجرانه، وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه، وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة؟ فجميع تصرفات أئمة الحديث تؤذن بأن المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ، وهذه المسالة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها أن من دخل في بدعة، ولم يعد من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يقبل حديثه"[3].

(1) صحيح بن حبان (160/1).
(2) طبقات الحنابلة (182/1).
(3) سير أعلام النبلاء (154/7)

وقال الحافظ ابن حجر: "... والمعتمد أن الذي ترد روايته: من أنكر أمرا متواترا من الشرع، معلوما من الدين بالضرورة، أو اعتقد عكسه، أما من لم يكن كذلك، وانضم إلى ذلك ضبطه لما يرويه، مع ورعه وتقواه: فلا مانع من قبوله" [1].

سادسا: حكم رواية المتشيع:

قال أبو بكر بن أبى خيثمة: سمعت يحيى بن معين وقيل له: إن أحمد بن حنبل قال: إن عبيد الله بن موسى يُرد حديثُه للتشيع، فقال: "كان والله الذي لا إله إلا هو عبد الرزاق أغلى في ذلك منه مئة ضعف، ولقد سمعت من عبد الرزاق أضعاف أضعاف ما سمعت من عبيد الله"[2]، –فكأن ما سمعه يحي لم يسمعه أحمد ولم يبلغه–،

وقال الحاكم: "والشيخان لم يخرجا عن حكيم بن جبير لوهن في رواياته إنما تركاه لغلوه في التشيع"[3].

ومن القواعد المقررة عند أهل العلم في كيفية التعامل مع ما ينفرد به من نسب إلى التشيع: رد ما ينفرد به إذا كان في فضائل علي أو في مثالب من كانوا ضده؛ قال ابن عدي في ترجمة عبد الرزاق وهو منسوب للتشيع: ".نسبوه إلى التشيع وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليها أحد من الثقات فهذا أعظم ما رموه به من روايته لهذه الأحاديث ولما رواه في مثالب غيرهم مما لم أذكره في كتابي هذا وأما في باب الصدق فأرجو أنه لا بأس به إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين مناكير"[4]، وقال الذهبي: "البدعة على ضربين؛ فبدعة صغرى، كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو، فهذا كثير في التابعين وأتباعهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة، ثم "بدعة كبرى"؛ كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط على أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة،

(1) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر (ص: 127).

(2) تاريخ ابن أبي خيثمة (333/1).

(3) المستدرك (2059)، والكامل في الضعفاء (2/ 512). وميزان الاعتدال (583/1)، والتقريب (ص:176).

(4) الكامل (545/6).

وأيضاً فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلاً صادقاً، ولا مأموناً، بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله؟ حاشا وكلا" [1]، وقال ابن حجر: "التشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن عليا كان مصيبا في حروبه وأن مخالفه مخطئ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن عليا أفضل الخلق بعد رسول الله –صلى الله عليه آله وسلم–، وإذا كان معتقد ذلك ورعا دينا صادقا مجتهدا فلا ترد روايته بهذا، لا سيما إن كان غير داعية، وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة"[2].

سابعا: حكم رواية الرافضي:

قال حرملة بن يحيى: سمعت الشافعي يقول: "لم أر أحداً من أهل الأهواء أشهد بالزُّور من الرافضة"[3]، وقال مالك عنهم: "لا تكلّمهم ولا ترو عنهم، فإنهم يكذِبون"[4]، وقال يزيد بن هارون: "يكتب عن كل صاحب بدعة –إذا لم يكن داعية–، إلا الرافضة فانهم يكذبون"[5]، وقال البخاري: "ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي، أم صليت خلف اليهود والنصارى،"[6]، وذكر عن ابن معين أن شاتم الصحابة فاسق دجال لا يقبل حديثه، ولما سئل عن يونس بن خباب؟ فقال: "ليس بذاك، كان يشتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؛ كان يشتم عثمان، ومن شتم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فليس بثقة"[7]، وقال أبو زرعة: "إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا

(1) ميزان الاعتدال (6/1).

(2) تهذيب التهذيب (6/1).

(3) أخرجه ابن بطة في الإبانة الكبرى (688)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (2811)، والبيهقي (20905).

(4) المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي (ص: 21).

(5) نفس المصدر (ص: 22)

(6) خلق أفعال العباد (ص: 23).

(7) الكامل (284/2)، سؤالات ابن الجنيد (869).

هذا القرآن والسنن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة"[1]، وكان عبد الله بن المبارك، يقول على رءوس الناس: "دعوا حديث عمرو بن ثابت فإنه كان يسب السلف"[2]، وبهذا المدلول من كلام السلف قرر بذلك الحافظان الذهبي وابن حجر فيما تقدم.

الرواة المتهمون ببدعة التشيع ونماذج من مروياتهم

1- **أبان بن تغلب الربعي** الكوفي، الإمام، المقرئ، أبو سعد، وقيل: أبو أمية، الشيعي، توفي في سنة إحدى وأربعين ومائة [3].

موقفه من الجرح والتعديل:

ثقة؛ وثقه الجمهور، وقال ابن حجر: "ثقة تكلم فيه للتشيع" [4].

نسبته للتشيع: نسبه العقيلي، والأزدي، وابن عدي، والذهبي، وابن حجر، وقال الجوزجاني: "مذموم المذهب، مجاهر زائغ" [5].

مروياته: له في مسند الحميدي حديثان نذكر منهما:

ثنا سفيان، ثنا **أبان بن تغلب**، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن بلال قال: "رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والخمار"[6].

التخريج والدراسة:

(1) تاريخ دمشق: (28/ 32).

(2) مسلم في مقدمة صحيحه (16/1).

(3) انظر: الطبقات الكبرى (2594)، تهذيب الكمال (6/2)، سير أعلام النبلاء (308/6).

(4) انظر: الطبقات الكبرى (6/ 342 رقم 2594)، الكامل لابن عدي: (389/1)، ميزان الاعتدال (5/1)، تهذيب الكمال (6/2)، تقريب التهذيب (ص:87).

(5) انظر: أحوال الرجال للجوزجاني (76)، الكامل لابن عدي (389/1)، تهذيب الكمال (6/2)، إكمال تهذيب الكمال (159/1)، ميزان الاعتدال (5/1)، وتهذيب التهذيب (94/1)، التقريب (ص:87).

(6) المسند (742).

أخرجه الشاشي (957) من طريق الحميدي، به. وأخرجه أبو علي الزعفراني في مسند بلال (14)، عن سفيان، عن أبان- وحده- عن الحكم، به، وأخرجه مسلم (275)، وأحمد (23898، وغير موضع)، والنسائي في الكبرى (124)، وغيرهم من طرق عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن بلال، به.

وفي بعض طرق الحديث عند مسلم وغيره، من طريق الأعمش، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب، عن بلال، به، فزاد فيه كعبا، والمحفوظ حديث أبان ومن تابعه كما رجح ذلك أبو حاتم وأبو زرعة الرازيين، والدارقطني [1].

الحاصل من الدراسة: أبان ثقة، وقال أحمد فيما رواه أبو داود أنه ثبت في الحديث، وقد روى له مسلم في صحيحه، وروى عنه شعبة، وعامة أحاديثه مستقيمة كما قال ابن عدي، وأما ما نسب إليه من التشيع فالظاهر من كلام المحققين كالذهبي وابن حجر، أن ذلك لا يضره وهذا القدر من التشيع وجد مثله في التابعين ممن قبلت روايتهم باتفاق، -ولم أقف على من طعن بروايته بسبب تشيعه-، فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية [2].

2- ثابت بن أبي صفية، واسمه دينار، وقيل: سعيد، أبو حمزة الثمالي الأزدي الكوفي، مولى المهلب، بن أبي صفرة، توفي سنة 148هـ [3].

موقفه من الجرح والتعديل:

متفق على ضعفه، ورمي بالرفض والغلو بالتشيع، قال ابن حجر: "ضعيفٌ رافضي" [4].

نسبته للتشيع: نسبه ابن حبان، وابن حجر، وقال يزيد بن هارون: كان يؤمن بالرجعة[5].

مروياته: له في مسند الحميدي حديث واحد:

---

(1) انظر: علل الحديث لابن ابي حاتم (12)، وعلل الدارقطني (175/7).

(2) انظر: سؤلات أبي داود (399)، الكامل لابن عدي: (389/1)، تهذيب التهذيب (94/1)، ميزان الاعتدال (5/1)، تهذيب التهذيب (94/1).

(3) انظر: التاريخ الكبير (2073)، أحوال الرجال للجوزجاني (ص: 104)، الجرح والتعديل (2/ 450).

(4) انظر: الجرح والتعديل (2/ 450)، المجروحين (206/1)، الكامل في الضعفاء (2/ 294)، تهذيب الكمال (4/ 357).

(5) المجروحين (206/1)، تقريب التهذيب (ص: 132).

ثنا سفيان، عن **ثابت بن أبي صفية** أبي حمزة، عن زاذان، عن جرير، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللحد لنا، والشق لغيرنا» (1).

التخريج والدراسة:

أخرجه أحمد (19177)، والطحاوي في شرح المشكل (2829) من طريق ثابت بن أبي صفية به، مطولا. وأخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (406)، والطبراني (2328، 2329) من طرق عن ثابت ابن أبي صفية، عن أبي اليقظان، عن زاذان، به؛ فزادوا في الإسناد أبا اليقظان. وكلا الإسنادين ضعيف فمدارهما على ثابت بن أبي صفية، وقد ضعفه الجمهور، وحكى الدارقطني في العلل (3332) الخلاف في اسناده ورجح الحديث بإثبات أبي اليقظان فيه، وهكذا رواه غير واحد عن أبي اليقظان، عن زاذان، به؛ فأخرجه الطيالسي (704)، وأحمد (19159، 19213)، وابن ماجه (برقم 1555)، والطبراني (2320، 2322، 2324، 2325)، والطحاوي في المشكل (406، 2830، 2831)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (1085) وغيرهم من طرق عن أبي اليقظان، عن زاذان به. وهذا اسناد ضعيف؛ أبو اليقظان ضعفه الجمهور أيضا.

وروي من غير هذا الوجه عن زاذان؛ فأخرجه أحمد (19158، 19159، 19176)، والطبراني (2319)، وغيرهم من طرق أخرى عن زاذان به، ولا يخلو طريق منها من مقال. وللحديث شاهد من مسند ابن عباس عند أهل السنن، ومن مسند جابر، وفيهما مقال، وقد قال الإمام أحمد: "ليس يقوم في الباب حديث يثبت"، وقد قوى الحديث بعضهم بطرقه وشواهده(2).

الحاصل من الدراسة: ثابت بن أبي صفية ظاهر الضعف؛ قال أبو حاتم: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، وقال ابن حبان: " كثير الوهم في الأخبار حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا

(1) المسند (827).

(2) انظر: مسائل الإمام أحمد– رواية عبد الله (545)، نصب الراية (296/2)، والتلخيص الحبير (782).

انفرد مع غلوه في تشيعه"، ولم أقف على من ضعفه بسبب تشيعه، وقال ابن عدي: "ولأبي حمزة هذا أحاديث، وضعفه بين على رواياته، وهو إلى الضعف أقرب"[1].

3-_**حكيم بن جبير الكوفي الأسدي**، وقيل مولى آل الحكم بن أبى العاص الثقفي [2]، ولم أقف على من أرخ وفاته، وهو من الطبقة الخامسة.

موقفه من الجرح والتعديل:

قليل الرواية؛ اتفق العلماء على ضعفه، وقال بعضهم: "متروك" وقال الحافظ: "ضعيف"[3].

نسبته للتشيع: نسبه ابن حبان، والبزار، والحاكم، وابن عدي، والذهبي، وابن حجر [4].

مروياته: له في مسند الحميدي حديثان؛ نذكر منهما.

ثنا سفيان، قال: ثنا **حكيم بن جبير**، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن لكل شيء سناما، وسنام القرآن سورة البقرة؛ فيها آية سيدة آي القرآن؛ لا تقرأ في بيت فيه شيطان إلا خرج منه؛ آية الكرسي" [5].

التخريج والدراسة:

أخرجه الحاكم (2059، 3026)، البيهقي في الشعب (2171)، من طريق الحميدي، به.
وأخرجه عبد الرزاق (6019)، وسعيد بن منصور (424)، من طريق سفيان، به.
وأخرجه الترمذي (2878)، والحاكم (2059- وغير موضع)، والبيهقي في الشعب (2158)، وغيرهم من طريق أخر عن، أبي صالح به، وهذا الحديث مداره على حكيم وهو ضعيف؛ قال الترمذي: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حكيم بن جبير، وقد تكلم

(1) انظر: الجرح والتعديل (1813)، والمجروحين لابن حبان (4/ 238)، الكامل (295/2).
(2) انظر: التاريخ الكبير (3/ 16)، الجرح والتعديل (3/ 201)، الكامل في الضعفاء (2/ 505).
(3) انظر: الضعفاء والمتركون لابن الجوزي (ص:30)، والكامل (2/ 512)، وتهذيب الكمال (7/ 168)، وميزان الاعتدال (583/1)، والتقريب (ص:176)
(4) انظر: المجروحين لابن حبان (227)، مسند البزار- كشف- (2934)، والمستدرك (2059)، والكامل في الضعفاء (2/ 512). وميزان الاعتدال (583/1)، والتقريب (ص:176).
(5) المسند (1024)،

شعبة في حكيم بن جبير وضعفه"، وقال الحاكم عقبه: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، والشيخان لم يخرجا عن حكيم بن جبير لوهن في رواياته إنما تركاه لغلوه في التشيع"؛ قلت: بل حكيم ضعيف متفق على ضعفه وقد تفرد به.

الحاصل من الدراسة: حكيم بن جبير ضعيف في حفظه، وله أحاديث اتهم فيها لمذهبه[1]، قال عبد الرحمن بن مهدي: "إنما روى أحاديث يسيرة، وفيها منكرات"[2].

4- **زاذان أبو عمر** -ويقال أبو عبد الله- الكندي مولاهم، الكوفي، البزاز، الضرير، مات سنة اثنتين وثمانين[3].

موقفه من الجرح والتعديل:

اختلفوا فيه وهو إلى التقوية أقرب، فقد وثقه الجمهور، كابن سعد، وابن معين، وابن شاهين، وغيرهم، وقال النسائي: "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطئ كثيرا"، وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم"، وهو ثقة عند الذهبي، وقال ابن حجر: "صدوق يرسل"[4].

نسبته للتشيع: نسبه الواقدي، وابن حجر[5].

مروياته: له في مسند الحميدي حديث واحد:

ثنا سفيان، عن ثابت بن أبي صفية أبي حمزة، عن **زاذان**، عن جرير، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اللحد لنا، والشق لغيرنا» [6].

---

(1) مثل حديث: "يا رسول الله إن الله لم يبعث نبيا إلا بين مَن يلي بعده فهل بين لك قال: "نعم علي"، وهو حديث موضوع لا يصح؛ انظر: ميزان الاعتدال (2218).

(2) انظر: ميزان الاعتدال (2215)، وتهذيب التهذيب (774).

(3) انظر: قبول الأخبار ومعرفة الرجال (229/2)، وتهذيب الكمال (9/ 263)، وتاريخ الإسلام (934/2).

(4) انظر: تاريخ الدوري (3481)، الثقات للعجلي (ص: 163)، الثقات لابن حبان (4/ 266)، الثقات لابن شاهين (ص: 94)، تهذيب الكمال (263/9)، والكاشف (400/1)، وتاريخ الإسلام (934/2)، وميزان الاعتدال (63/3)، إكمال تهذيب الكمال (19/5)، تقريب التهذيب (ص: 333).

(5) تاريخ دمشق (18/ 291)، وتقريب التهذيب (1976).

(6) المسند (827).

التخريج والدراسة:

أخرجه أحمد (19177)، والطحاوي في شرح المشكل (2829) من طريق ثابت بن أبي صفية به، وقد تقدم دراسة هذا الحديث بنفس هذا السند في ترجمة ثابت بن أبي صفية.

الحاصل من الدراسة: زاذان لا بأس به، وقد أخرج له مسلم في الصحيح[1]، والعلة في حديثه من غيره لا منه؛ قال ابن عدي: "وأحاديثه لا "[2]، ولم أقف على من طعن في روايته بسبب تشيعه، فحديثه لا ينزل عن رتبة الحسن، والله أعلم.

5. سعيد بن فيروز أبو البختري الطائي مولاهم، الكوفي، الفقيه، أحد العباد، قتل أبو البختري في وقعة الجماجم، سنة اثنين وثمانين[3].

موقفه من الجرح والتعديل:

الجمهور على توثيقه، وأخرج له البخاري، ومسلم، قال ابن حجر: "ثقة ثبت" وقال:" كثير الإرسال"[4].

نسبته للتشيع: نسبه العجلي، وابن حجر وقال: "فيه تشيع قليل"[5].

- مروياته: ليس له في مسند الحميدي إلا حديثا واحدا موقوفا.

ثنا يعلى بن عبيد، ثنا الأعمش، عن عمرو بن مرة، عن **أبي البختري**، عن أبي برزة قال: مررت على أبي بكر الصديق، وهو يتغيظ على رجل من أصحابه فقلت: يا خليفة رسول الله من هذا الذي تغيظ عليه؟ قال: ولم تسأل عنه؟ قلت: أضرب عنقه، –قال فو الله لأذهبَ غضبَه ما قلتُ – ثم قال: ما كانت لأحد بعد محمد صلى الله عليه وسلم [6].

---

(1) الصحيح (1657، 1997).

(2) الكامل (210/4).

(3) انظر: الطبقات الكبرى (297/6)، التاريخ الكبير (ت- 1684)، سير أعلام النبلاء (279/4).

(4) انظر: الطبقات الكبرى (297/6)، تهذيب الكمال (33/11)، اكمال تهذيب الكمال (339/5)، هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص:406)، تقريب التهذيب (2380).

(5) انظر: الثقات للعجلي (ت- 2087)، تقريب التهذيب (ص:240).

(6) المسند (6).

التخريج والدراسة: هذا الحديث موقوف على أبي بكر[1].

أخرجه النسائي (4073، 4074)، والطحاوي في المشكل (407/12)، والطبراني في الأوسط (5392)، وغيرهم من طريق أبي البختري، وإسناده صحيح، وقد توبع عليه؛ فقد أخرج أحمد (54 ،61)، وأبو داود (4363)، والنسائي (4071،4072،4074)، وغيرهم من طرق عن أبي برزة الأسلمي، به، بنحوه.

الحاصل من الدراسة: سعيد بن فيروز ثقة، محتج به، نسب إليه اليسير من التشيع، ولا يقدح ذلك في عدالته، ولم أقف على من طعن فيه بسبب ذلك، وقد احتج به البخاري، ومسلم في صحيحيهما[2].

6- **عبد الله بن شداد** بن الهاد الليثي، الفقيه، أبو الوليد المدني، ثم الكوفي، مات مقتولاً سنة اثنتين
وثمانين[3].

موقفه من الجرح والتعديل:

اتفقوا على توثيقه، وكثرة حديثه، قال ابن حجر: "من كبار التابعين الثقات وكان معدودا في الفقهاء" [4].

نسبته للتشيع: نسبه ابن سعد، والواقدي، ويعقوب بن شيبة [5].

مروياته: له في مسند الحميدي ثلاثة أحاديث، كلها مخرجة في الصحيحين؛ ونذكر منها.

---

(1) قال البزار في المسند (115/1- عقب الحديث رقم 49): "وقد أدخله بعض أهل العلم في مسند أبي بكر، وإن لم يكن حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه بشيء، ولكن لما قال أبو بكر رضي الله عنه: "ليست لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم" دل على أن هذا الفعل كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم دون غيره وكأنها حكاية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم".

(2) البخاري (2246، 2247، 2249)، ومسلم (1088، 1537).

(3) الطبقات الكبرى (6/ 178)، التاريخ الكبير (115/5)، سير أعلام النبلاء (488/3).

(4) الطبقات الكبرى (45/5)، الجرح والتعديل (373) الثقات للعجلي (903)، الثقات لابن حبان (3636). تهذيب الأسماء واللغات (257/1)، وتقريب التهذيب (3382).

(5) الطبقات الكبرى (45/5)، (6/ 179)، تهذيب التهذيب (252/5).

ثنا سفيان قال: ثنا أبو إسحاق الشيباني، عن **عبد الله بن شداد** أو يزيد بن الأصم –سفيان الذي يشك– عن ميمونة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي على الخمر» [1].

التخريج والدراسة:

أخرجه ابن خزيمة (1007)، من طريق ابن عيينة، وغيره عن الشيباني، عن عبد الله بن شداد– وحده– به، وأخرجه البخاري (379، 381)، ومسلم (513)، وغيرهما من طرق عن أبي إسحاق الشيباني، عن عبد الله بن شداد – وحده– به. وأخرجه أحمد (26808) من طريق محمد بن فضيل، عن الشيباني، عن يزيد بن الأصم – وحده– به، بنحوه. ولعل للشيباني فيه شيخان وإلا فالاعتماد على رواية عبد الله بن شداد المخرجة في الصحيحين.والله أعلم

الحاصل من الدراسة: عبد الله بن شداد ثقة فاضل احتج به الشيخان، ولم أقف على من طعن في حديثه بسبب تشيعه، والله أعلم.

7. عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي ابن الحنفية، الإمام، أبو هاشم، العلوي، المدني، مات سنة 98هـ [2].

موقفه من الجرح والتعديل:

الجمهور على توثيقه[3]، قال ابن حجر: "ثقة قرنه الزهري بأخيه الحسن"[4]، أي روى عنه مقرونا بأخيه.

نسبته للتشيع: نسبه مصعب الزبيري، وابن سعد، والعجلي، وابن الحذاء الأندلسي، وقال ابن خلفون: "تكلم في مذهبه"[1].

---

(1) المسند (313).

(2) انظر الطبقات الكبرى (5/ 251)، التاريخ الكبير (582)، سير أعلام النبلاء (129/4).

(3) انظر: الطبقات الكبرى (321/7)، الثقات للعجلي (ص: 277)، والثقات لابن حبان (ت– 8749)، التمهيد: (90/10)، تهذيب الكمال (86/16)، وتهذيب التهذيب (16/6)، التقريب (ص: 321رقم 3593)،

(4) التقريب (ص: 321رقم 3593).

- مروياته: له في مسند الحميدي حديث واحد، مخرج في الصحيحين

ثنا سفيان، ثنا الزهري، أخبرني حسن، وعبد الله ابنا **محمد بن علي** عن أبيهما، أن عليا رضي الله عنه قال لابن عباس رضي الله عنهما: "إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر"(2).

التخريج والدراسة:

أخرجه البيهقي (14147) من طريق الحميدي، به، وهذا إسناد صحيح وعبد الله متابع من أخيه الحسن، وقد أخرجه البخاري (5115)، ومسلم (1407) من طرق عن ابن عيينة، به.

الحاصل من الدراسة: عبد الله ثقة، أخرج له الشيخان مقرونا بغيره، ولم أقف على من طعن فيه بسبب تشيعه؛ قال الذهبي: "وذكره ابن الحذاء الأندلسي في رجال الموطأ في باب من نسب الى شيء من الجرح، فقال كان صاحب الشيعة فأوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، قلت: ما هذا بحمد الله جرح والله أعلم"(3).

8-**عبد الملك بن أَعْيَنَ**، الشيباني مولاهم، الكوفي، من الطبقة السادسة (4).

موقفه من الجرح والتعديل:

اختلف العلماء فيه، مع اتهامه بالرفض، والأقرب صدق حديثه إلا فيما يخص مذهبه من التشيع والرفض، قال الدوري عن ابن معين: "ليس بشيء"، وقال البخاري: "يحتمل في

(1) انظر: الطبقات الكبرى (321/7). الثقات للعجلي (ص: 277)، التمهيد (10/ 90)، وتذهيب تهذيب الرجال (299/5)، ميزان الاعتدال (175/4)، إكمال تهذيب الكمال (183/8).

(2) المسند (37).

(3) ميزان الاعتدال (175/4).

(4) انظر: الثقات للعجلي (ت- 1132)، تهذيب الكمال (18/ 282)، تاريخ الإسلام (456/3)، ولم أقف على من أرخ وفاته، لكن ذكره الحافظ ضمن الطبقة السادسة من التقريب.

الحديث"، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي:" صادق في الحديث"، وقال ابن حجر: "صدوق" [1].

نسبته للتشيع: اتفقوا على أنه من غلاة الشيعة ونسبه بعضهم إلى الرفض[2].

مروياته: له في مسند الحميدي أربعة أحاديث؛ نذكر منها:

الحديث الأول: ثنا سفيان، ثنا **عبد الملك بن أعين** سمعه من أبي حرب بن أبي الأسود الديلي يحدثه عن أبيه قال: سمعت عليا يقول: أتاني عبد الله بن سلام وقد أدخلت رجلي في الغرز فقال لي: أين تريد؟ فقلت: العراق فقال: أما إنك إن جئتها ليصيبك بها ذباب السيف؛ فقال علي: وايم الله لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبله يقوله؛ فقال أبو حرب فسمعت: أبي يقول: فعجبت منه وقلت: رجل محارب يحدث بمثل هذا عن نفسه.

التخريج والدراسة:

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (329) من طريق الحميدي، به. واخرجه البزار (718)، وأبو يعلى (491)، وابن حبان (6733)، والحاكم (4678)، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة، به. وقد تفرد به عبد الملك بن أعين؛ قال البزار عقب تخريجه للحديث: "لا نعلم رواه إلا علي، ولا نعلم رواه إلا عبد الملك، عن أبي حرب، ولا نعلم رواه عن عبد الملك إلا ابن عيينة"، ولا يحتمل تفرد ابن أعين في مثل هذا؛ ولذلك لما قال الحاكم عقبه: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، تعقبه الذهبي بقوله: "... وابن أعين غير مرضي"، يعني لما تقدم من تشدده في التشيع واتهامه بالرفض، والله أعلم.

الحديث الثاني: ثنا سفيان، ثنا **عبد الملك بن أعين**، وجامع بن أبي راشد، عن أبي وائل، عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من اقتطع مال امرئ مسلم بيمين كاذبة لقي الله، وهو عليه غضبان» قال عبد الله: ثم قرأ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم

(1) انظر: الضعفاء الصغير للبخاري (ت: 224)، تاريخ الدوري (ت 1638)، الثقات لابن حبان (ت: 9158)، ميزان الاعتدال (652/2)، تاريخ الإسلام (456/3). تقريب التهذيب (ص:362).

(2)انظر: الضعفاء الصغير للبخاري (ص:73) المعرفة والتاريخ (3/ 370)، أحوال الرجال للجوزجاني (ت 80)، الثقات لابن حبان (ت 9158)، ميزان الاعتدال (652/2) تاريخ الإسلام (456/3)، تقريب التهذيب (ص:362).

مصداقه من كتاب الله تعالى {إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ} [آل عمران: 77] الآية [1].

التخريج والدراسة:

أخرجه البخاري (7445) عن الحميدي، به، ومسلم (138) من طريق ابن أبي عمر المكي، كلاهما- الحميدي، وابن ابي عمر - عن سفيان به، وهذا إسناد صحيح، وقد توبع عليه عبد الملك.

الحاصل من الدراسة: عبد الملك بن أعين صدوق، حسن الحديث، وقد أخرج له الشيخان مقرونا بغيره، ولم أقف على من طعن فيه بسب تشيعه.

9- عدي بن ثابت الأنصاري الكوفي، الإمام، الحافظ، الواعظ، مات سنة ستة عشر ومائة [2].

موقفه من الجرح والتعديل:

الجمهور على توثيقه، وقال ابن حجر" ثقة رمي بالتشيع"[3].

نسبته للتشيع: أجمعوا على تشيعه، ونسبه أحدهم للرفض، وقال الجوزجاني: "مائل عن القصد"[4].

مروياته: له في مسند الحميدي ثلاثة أحاديث. نذكر منها:

الحديث الأول: ثنا يحيى بن عيسى، ثنا الأعمش، ثنا **عدي بن ثابت،** عن زر بن حبيش قال: قال علي بن أبي طالب «لقد عهد إلي النبي صلى الله عليه وسلم الأمي أنه لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق»[1].

---

(1)المسند (95).

(2) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (ت- 405)، الثقات لابن حبان (3616)، تاريخ الإسلام (188/5).

(3) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/7)، الثقات للعجلي (1115). الثقات لابن حبان (3616). وسؤالات البرقاني للدار قطني (ص: 55)، تهذيب الكمال (19/ 524)، تقريب التهذيب (4539).

(4) انظر: المعرفة والتاريخ للفسوي (132/3)، تاريخ الدوري (2875). الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/7)، ميزان الاعتدال (61/3). هدي الساري (ص: 424)، تقريب التهذيب (4539).

التخريج والدراسة:

أخرجه مسلم (78)، وأحمد (731، 1062)، والترمذي (3736)، والنسائي (5018، 5022)، وابن ماجه (114)، وغيرهم من طرق عن الأعمش، به، هذا الحديث اسناده صحيح، لاسيما وقد أخرجه مسلم، وإن كان موضع إخراجه له في آخر الباب فقد ذكر في مقدمته أنه يؤخر ما قد يكون في اسناده مقال[2]، والحديث ذكره الحفاظ في فضائل علي- رضي الله عنه- ولم أقف على من استنكره منهم على عدي، غير أن الدارقطني ذكره في كتابه التتبع على مسلم[3]، وقال شيخ الإسلام: "قد شك فيه بعضهم"[4]، وإن كان ثمة ما يشكل فهو تفرد عدي فيه، وهو ممن ثبت تشيعه بل اتهم بالرفض، وعدي هذا ثقة وقد احتج به البخاري، ومسلم، وإن كان البخاري لم يخرج له ما يؤيد مذهبه كما ذكر الحافظ في مقدمة الفتح[5]، والحديث له شواهد يتقوى بها وإن كان لا يسلم أحدها من مقال، والظاهر أنه لا نكارة في لفظه، فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم نظيره للأنصار، كما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن شهد لعلي بأنه يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله.

الحديث الثاني: ثنا سفيان قال: ثنا يحيى بن سعيد، عن **عدي بن ثابت**، عن عبد الله بن يزيد الأنصاري، عن أبي أيوب قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء بجمع جميعا[6].

التخريج والدراسة:

إسناده صحيح، وأخرجه البخاري (1674، 4414)، ومسلم (1287)، من طريق يحيى بن سعيد، به.

---

(1) المسند (58).
(2) مقدمة صحيح مسلم (4/1).
(3) التتبع (142).
(4) منهاج السنة (148/7).
(5) هدي الساري (ص: 424).
(6) المسند (387).

الحاصل من الدراسة: عدي بن ثابت ثقة فاضل؛ احتج به الشيخان في الأصول وأحاديثه مستقيمة، قال الذهبي: "ولو كانت الشيعة مثله لقل شرهم "[1]، أما الأخبار التي يرويها منفردا مما يقوي مذهبه ففي قبولها بعض النظر؛ كما هو مقرر لدى أهل العلم.

10- عطية بن سعد بن جنادة العوفي، الكوفي، أبو الحسن، من التابعين، مات سنة إحدى عشرة ومائة [2].

موقفه من الجرح والتعديل:

ضعفه جمهور العلماء، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ كثيرا"[3].

نسبته للتشيع: نسبه سالم المرادي، وابن عدي، والذهبي، والساجي، وابن حجر [4].

مروياته: له في مسند الحميدي حديثان، نذكر منهما.

ثنا سفيان، قال: ثنا مطرف، عن **عطية العوفي**، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كيف أنعم وقد التقم صاحب القرن، وحنى جبهته، وأصغى سمعه ينتظر متى يؤمر"، قالوا: يا رسول الله فما تأمرنا؟ قال: "قولوا: حسبنا الله ونعم الوكيل، على الله توكلنا" [5].

التخريج والدراسة:

أخرجه أبو نعيم في الحلية (771)، من طريق الحميدي، به، وأخرجه الترمذي (3243)، وأحمد (11039)، وعبد بن حميد- منتخب-(886)، وسعيد بن منصور في تفسيره (544)، وغيرهم من طرق عن سفيان، به.

---

(1) ميزان الاعتدال (78/5).

(2) انظر: الطبقات الكبرى (6/ 304)، تهذيب الكمال (20/ 145)، سير أعلام النبلاء (326/5).

(3) انظر: الطبقات الكبرى (6/ 304)، المجروحين لابن حبان (2/ 106)، تهذيب الكمال (20/ 145)، تقريب التهذيب (4616).

(4) انظر: ديوان الضعفاء لابن الجوزي (ص:276)، الكامل (85/7)، تاريخ الإسلام (281/3)، تهذيب التهذيب (226/7)، تقريب التهذيب (4616).

(5) المسند (771).

وأخرجه أحمد (11696)، والترمذي (2431)، وابن ماجه (4273)، وغيرهم، من طرق عن عطية، به.

والحديث إسناده ضعيف لضعف عطية العوفي، وقد قواه بعضهم لوجود متابعين له؛ قال الترمذي: "هذا حديث حسن، وقد روي من غير وجه هذا الحديث عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه". وأخرجه أبو يعلى (1084)، وابن حبان في صحيحه (823)، والحاكم (8678)، وغيرهم من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، وهذا اسناد صحيح ورجاله ثقات، وللحديث شواهد من مسند ابن عباس، وزيد بن أرقم، وأنس بن مالك، وجابر بن عبد الله، والبراء بن عازب[1].

الحاصل من الدراسة: عطية العوفي متهم في حفظه، وفي مذهبه، وهو مع ذلك مدلس أيضا؛ فلا يقبل ما انفرد به من الحديث؛ ويتأكد ذلك فيما يخدم التشيع، ولم أقف على من طعن فيه لتشيعه، قال أبو حاتم وابن عدي: "وهو مع ضعفه يكتب حديثه"[2]، يعني للاعتبار به في المتابعات والله أعلم.

11- **العلاء بن أبي العباس** السَّائب بن فروخ الشاعر المكي [3].

موقفه من الجرح والتعديل:

وثقوه وأثنوا عليه خيرا وذكره صاحب كتاب "الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة"، ونقل توثيقه عن أحمد والعجلي[4].

(1) انظر: السلسلة الصحيحة (1079).

(2) انظر: الكامل (85/7)، والميزان (100/5).

(3) التاريخ الكبير (6/ 512)، الجرح والتعديل (1965)، تاريخ الإسلام (705/3)، ولم أقف على من أرخ وفاته وطبقته تحتمل من (130هـ) إلى (140هـ) والله أعلم.

(4) انظر: مسند ابن الجعد (545)، العلل لأحمد رواية عبد الله (3678)، التاريخ الكبير (512/6)، المعرفة والتاريخ (113/3). تاريخ ابن معين للدارمي (584)، تاريخ الدوري (346)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (356/6 رقم 1965)، الثقات للعجلي (ص:342)، الثقات لابن حبان (9991)، تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (1045)، تقريب التهذيب (ص:228)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (7/ 428).

نسبته للتشيع: نسبه سفيان بن عيينة، ويعقوب بن سفيان، والأزدي، والذهبي [1].

مروياته: له في مسند الحميدي حديثٌ واحد:

ثنا سفيان، ثنا **العلاء بن أبي العباس** أنه سمع أبا الطفيل يحدث عن بكر بن قرواش، عن سعد بن أبي وقاص قال: ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا الثُّدَيَّةِ فقال: "شيطان الرَّدْهَةِ راعي الجبل أو راع للجبل يحتدره رجل من بَجِيلَةَ يقال له الأشهب أو ابن الأشهب علامة في قوم ظلمة" قال سفيان فأخبرني عمار الدهني أنه جاء به رجل منهم يقال له الأشهب أو ابن الأشهب [2].

التخريج والدراسة:

أخرجه الشاشي في مسنده (164)، والبيهقي في الدلائل (6/ 433) من طريق الحميدي، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة (39076)، وأحمد (1551)، والبزار (1227)، وأبو يعلى (753)، وغيرهم من طرق عن ابن عيينة، به، وهذا الحديث إسناده ضعيف لتفرد بكر بن قرواش به، قال البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا سعد، ولا نعلم له إسنادا، عن سعد إلا هذا الإسناد"[3].

وطعن في الحديث من طعن بسبب بكر بن قرواش واستنكروه عليه لجهالته وغرابة ألفاظه؛ قال علي بن المديني: "لم أسمع بذكره إلا في هذا الحديث"، وقال البخاري: "فيه نظر"، وقال الذهبي: "لا يعرف، والحديث منكر"، والحديث خرجه الحاكم وقال عقبه: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه" فتعقبه الذهبي قائلاً: "ما أبعده من الصحة وأنكره!"، وقال العقيلي:

(1) انظر الطبقات الكبرى لابن سعد (430/6رقم7514)، المعرفة والتاريخ (113/3)، المغني في الضعفاء (4183). ميزان الاعتدال (3//102). الجرح والتعديل (1965).

(2) المسند (74).

(3) المسند (1227).

"وفي قصة ذي الثَّدْيَيْنِ أسانيد صحاح بغير هذا اللفظ، فأما هذا اللفظ فلا يعرف إلا عن بكر بن قرواش"[1].

الحاصل من الدراسة: العلاء بن أبي العباس شيعي غال، وهو مقل في الرواية، والقول بتوثيقه هو الظاهر، ولم أقف في شيء من مروياته على ما طعن فيه بسب تشيعه، والحمل في ضعف حديثه هنا ليس عليه، بل على غيره، والله أعلم.

12- **علي بن زيد بن أبي مليكة** بن عبد الله بن جدعان، أبو الحسن التيمي القرشي البصري الضرير، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة[2].

موقفه من الجرح والتعديل:

الأغلب على تضعيفه، وصف بالاختلاط، وقلب الأحاديث، ورفع الموقوفات؛ وذلك مما يقتضي تضعيفه؛ قال ابن حجر: "ضعيف" [3].

نسبته للتشيع: نسبه يزيد بن زريع، وأبو حاتم، والعجلي، وابن عدي، وقال الجوزجاني: "وفيه ميل عن القصد"[4].

مروياته: له في مسند الحميدي أربعة عشر حديثاً؛ ومنها:

الحديث الأول: ثنا سفيان، ثنا **علي بن زيد بن جدعان** قال سمعت سعيد بن المسيب يقول: بلغني عن سعد بن أبي وقاص الحديث ثم لقيت سعدا فحدثني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعلي بن أبي طالب "أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى"[1].

(1) انظر: التاريخ الكبير (94/2)، والضعفاء للعقيلي (1/ 149)، والكامل في ضعفاء الرجال (195/2)، ومستدرك الحاكم (8588). وميزان الاعتدال (347/1).

(2) انظر الطبقات الكبرى (7/ 187)، التاريخ الكبير (6/ 275)، تاريخ الإسلام (707/3).

(3)انظر: الطبقات الكبرى (7/ 187)، وأحوال الرجال (188)، ثقات العجلي (1298)، الضعفاء للعقيلي (97/3)، والكامل في الضعفاء (335/6-336)، تهذيب الكمال (439/20)، وميزان الاعتدال (127/3-128)، التقريب (ص:401).

(4) انظر: أحوال الرجال (185)، الجرح والتعديل (1021)، ثقات العجلي (1298)، والكامل في الضعفاء (344/6)، وميزان الاعتدال (127/3-128)، التقريب (ص:401).

التخريج والدراسة:

أخرجه عبد الرزاق (9745)، وأحمد (1509، 1547، 1490، وغير موضع)، والنسائي في الكبرى (8381، 8382)، وأبو يعلى (698)، وابن أبي عاصم في السنة (1454)، والبزار (1075)، من طرق عن علي بن زيد، به. وهذا اسناد ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان، والحديث صحيح، فقد توبع ابن جدعان عليه؛ فقد أخرجه مسلم (2404)، من طريق آخر عن سعيد بن المسيب به، وأخرجه البخاري (3706، 4416)، ومسلم (2404) من وجه آخر عن سعد بن أبي وقاص، به.

الحديث الثاني: ثنا سفيان قال: ثنا **علي بن زيد بن جدعان**، عن محمد بن سيرين، عن مسلم بن يسار، عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الذهب بالذهب مثل بمثل، والورق بالورق...فمن زاد أو ازداد فهو ربا"[2].

التخريج والدراسة:

أخرجه الشاشي في مسنده (1246، 1247)، من طريقين؛ عن الحميدي، به. وهذا اسناد ضعيف لضعف علي بن زيد، ولكنه قد توبع على روايته؛ فقد أخرجه أحمد (22729)، والنسائي (4560، 4561، وغير موضع)، والبيهقي (10477)، وغيرهم من طريق آخر عن ابن سيرين، به. وهذا اسناد منقطع؛ فمسلم بن يسار لم يسمع عبادة ابن الصامت[3]، والصواب أن بينهما أبا الاشعث؛ فقد أخرجه ابن أبي شيبة (20601)، والنسائي (4563، 4564)، وابن ماجه (3349) من طريق مسلم بن يسار، عن أبي الأشعث، عن عبادة بن الصامت؛ فزادوا أبا الأشعث في اسناده، والحديث أخرجه مسلم (1587)، من طريق حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة، قال: كنت بالشام في حلقة فيها مسلم بن يسار، فجاء أبو الأشعث، قال: قالوا: أبو الأشعث، أبو الأشعث، فجلس، فقلت له: حدث أخانا حديث

---

(1) المسند (71).

(2) المسند (394).

(3) انظر: علل ابن أبي حاتم (868).

عبادة بن الصامت، قال: نعم؛ فذكر الحديث. فأظهر أن الحديث لأبي الأشعث، وإنما أخذه مسلم بن يسار عنه. قال البيهقي: "والحديث ثابت من هذا الوجه مخرج في كتاب مسلم"[1].

الحاصل من الدراسة: علي بن زيد بيّن الضعف؛ ولا يقبل ما انفرد به من الرواية، وله في مسلم موضعا مقرونا بثابت البناني[2]، ولم أقف على من طعن في روايته بسبب تشيعه، قال ابن عدي: "لم أر أحدًا من البصريين وغيرهم امتنعوا من الرواية عنه، وكان يغالي في التشيع، في جملة أهل البصرة، وهو مع ضعفه يكتب حديثه"[3].

13- **عمران بن ظبيان** -بفتح المعجمة وسكون الموحدة بعدها تحتانية – الحنفي، الكوفي توفي سنة 157هـ [4].

موقفه من الجرح والتعديل:

الراجح ضعفه مع تشيعه؛ وقال ابن حجر: "ضعيف" [5].

نسبته للتشيع: نسبه يعقوب بن سفيان الفسوي، وابن حجر [6].

مروياته: له في مسند الحميدي ثلاثة أحاديث؛ نذكر منها.

الحديث الأول: ثنا سفيان، قال: ثنا **عمران بن ظبيان الحنفي**، عن رجل من بني حنيفة، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يوشك أن ينزل ابن مريم فيكم إمام هدى وقاضي عدل، يكسر الصليب ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويفيض المال حتى لا يقبله أحد"[7].

---

(1) معرفة السنن والآثار (11024).

(2) صحيح مسلم (1789).

(3) الكامل (124/8).

(4)انظر: التاريخ الكبير (424/6)، الجرح والتعديل (300/6)، تهذيب الكمال (334/22)

(5) التاريخ الكبير (424/6)، الجرح والتعديل (300/6)، المعرفة والتاريخ (98/3)، ضعفاء العقيلي (3/ 173)، الثقات لابن حبان (239/7)، الكامل (5/ 94) وتقريب التهذيب (ص:429).

(6) المعرفة والتاريخ (98/3)، تقريب التهذيب (ص:429).

(7) المسند (1129).

التخريج والدراسة:

لم أقف على من أخرجه سوى الحميدي، وإسناد هذا الحديث ضعيف لضعف عمران بن ظبيان، ولإبهام شيخه، والحديث أخرجه البخاري (2222) ومسلم (155) وغيرهما من طريق آخر عن أبي هريرة، بنحوه.

الحديث الثاني: ثنا سفيان، قال: ثنا **عمران بن ظبيان،** عن رجل من بني حنيفة، أنه سمعه يقول: قال أبو هريرة: أتعرف رجَّالا[1]؟ قلت: نعم، قال: فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، يقول: "ضرسه في النار أعظم من أحد، فكان أسلم ثم ارتد ولحق بمسيلمة، وقال: كبشان انتطحا وأحبهما إلي أن يغلب كبشي"[2].

التخريج والدراسة:

لم أقف على من أخرجه من طريق ابن ظبيان سوى الحميدي، وقد تفرد بهذا الإسناد مع ضعفه، ويزداد ضعفا لإبهام شيخه، وأخرجه الطبري في تاريخه (2/ 278)، من طريق عكرمة، وأبي سعيد عن أبي هريرة؛ فذكر الحديث مرفوعا مطولا بمعناه. وهذا اسناد ضعيف أيضا؛ مداره على سيف بن عمر، وهو مجمع على ضعفه، بل متروك[3].

الحاصل من الدراسة: عمران بن ظبيان؛ بين الضعف ولا سيما فيما انفرد به، ولم أقف على من ضعف في روايته بسب تشيعه، قال ابن حبان: "كان ممن يخطئ، ولم يفحش خطؤه حتى يبطل الاحتجاج به، ولكن لا يحتج بما انفرد به من الأخبار"[4].

14- **فطر بن خليفة القرشي المخزومي،** أبو بكر الكوفي الحناط، مولى عمرو بن حريث، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة [5].

موقفه من الجرح والتعديل:

(1) هو الرجال ابن عنفوة.

(2) المسند (1211).

(3) انظر: الكامل (851)، ميزان الاعتدال (3637)، إكمال تهذيب الكمال (2329).

(4) المجروحين (124/2).

(5) انظر: التاريخ الكبير (139/7)، الجرح والتعديل (90/7)، تاريخ الإسلام (32/7)

اختلفوا فيه، والظاهر أنه صدوق حسن الحديث إذا انتفى من حديثه النكارة والعلة؛ قال ابن حجر: "صدوق" [1].

نسبته للتشيع: نسبه أحمد، وابن معين، والعجلي، وابن حجر، وقال الدارقطني والجوزجاني: "زائغ"، وقال أبو بكر بن عياش: "ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبه"[2].

مروياته: له في مسند الحميدي حديثان، أحدهما

ثنا سفيان، عن ابن أبي حسين، **وفطر** أنهما سمعا أبا الطفيل يقول: قلت لابن عباس: إن قومك يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل بالبيت وبين الصفا والمروة، وإنها سنة، فقال ابن عباس: صدقوا وكذبوا- أراد فطرا -صدقوا قد رمل وكذبوا ليست بسنة [3].

التخريج والدراسة:

أخرجه أحمد (2029، 2077)، والطحاوي في شرح الأثار (3832)، وابن حبان (3811) من طريق فطر- وحده، به، وهذا اسناد حسن لحال فطر، فهو صدوق، والحديث صحيح؛ فقد أخرجه مسلم (1264) من طريق آخر عن سفيان، عن ابن أبي الحسين-وحده- به، وأصله في الصحيحين من غير وجه عن ابن عباس.

الحاصل من الدراسة: الظاهر أن فطر بن خليفة لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن، وإن كان شيعيا؛ فقد تواردت كلمات الأئمة على قوة حديثه؛ قال أبو حاتم: "كان يحيى -القطان- يرضاه ويحسن القول فيه ويحدث عنه"، قال أحمد: "ثقة صالح الحديث؛ حديثه حديث رجل كيس إلا أنه يتشيع"، وقال ابن عدي: "له أحاديث صالحة عند الكوفيين يروونها عنه في فضائل علي وغيره، وهو متماسك، وأرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه" [4].

---

(1)انظر: الثقات للعجلي (90/7)، والجرح والتعديل (90/7)، والثقات لابن حبان (300/5)، وميزان الاعتدال (364/3)، التقريب (ص:448).

(2) انظر: الجرح والتعديل (90/7)، والثقات للعجلي (90/7)، وتهذيب الكمال (312/23)، وميزان الاعتدال (364/3)، وتقريب التهذيب (ص:448).

(3) المسند (521).

(4) العلل ومعرفة الرجال لأحمد-رواية عبد الله- (993)، والعلل لابن أبي حاتم (512)، والكامل (146/7).

15- محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار صاحب السير والأخبار، الحافظ، أبو بكر – وقيل: أبو عبد الله – القرشي، المطلبي مولاهم، المدني، صاحب السيرة النبوية، توفي سنة خمسين ومائة، وقيل غير ذلك [1].

موقفه من الجرح والتعديل:

اختلفت أقوال النقاد فيه جرحا وتعديلا، ولعل أعدل الأقوال فيه، والله أعلم أنه حسن الحديث، مالم ينفرد أو يخالف، وبأنه صدوق كما قال ابن حجر "إمام المغازي، صدوق يدلس"[2].

نسبته للتشيع: نسبه يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن يونس، والجوزجاني، والخطيب، وابن حجر [3].

مروياته: له في مسند الحميدي ثمانية أحاديث، نذكر منها.

الحديث الأول: ثنا سفيان قال: ثنا **محمد بن إسحاق**، عن ابن أبي عتيق، عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب» [4].

التخريج والدراسة:

أخرجه الشافعي في مسنده (ص: 14)، –ومن طريقه البغوي في شرح السنة (199) والبيهقي (137) – عن ابن عيينة، به، وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (1116) وأحمد (24203، 24332، 26014)، وأبو يعلى (4598) وغيرهم من طرق عن ابن إسحاق به، قال البغوي عقب تخريجه: "هذا حديث حسن ذكره البخاري في جامعه بلا إسناد"، ولم يتفرد ابن إسحاق به، وإنما تابعه غير واحد على هذا الإسناد؛ فأخرجه أحمد (24925)، والنسائي (5)، وأبو يعلى (4916)، وابن حبان (1067)، من طرق عن ابن أبي عتيق، به. والحديث يروى عن محمد بن إسحاق بإسناد آخر؛ فأخرجه البيهقي في

(1) انظر: الطبقات الكبرى (5/ 450رقم 1325)، تهذيب الكمال (24/ 405)، ميزان الاعتدال (468).
(2) انظر: أحوال الرجال (ص: 232)، تاريخ بغداد (7/2)، معجم الأدباء للحموي (220/5)، تهذيب الكمال (416/24)، والتقريب: (ص:467)
(3) انظر: المصدر السابق.
(4) المسند (162).

الشعب (2522)، من طريقه، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة به مرفوعا. فزاد فيه عمرة، قال البيهقي رحمه الله: " والصواب عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن محمد بن أبي عتيق، عن عائشة". وأخرجه أبو نعيم في الحلية (94/7)، من طريق سفيان الثوري، وشعبة، عن محمد بن إسحاق، عن أبي عتيق التيمي، عن القاسم بن محمد، عن عائشة به مرفوعا. قال الدارقطني في العلل (3768): " وليس هو بمحفوظ... والصحيح أن ابن أبي عتيق سمعه من عائشة"، والحديث علقه البخاري في صحيحه بصيغة الجزم (31/3) قبل الحديث رقم (1934) قال: "وقالت عائشة" فذكره مرفوعا.

الحديث الثاني: ثنا سفيان قال: ثنا **محمد بن إسحاق**، أنه سمع محمد بن إبراهيم التيمي يحدث عن بقيرة امرأة القعقاع بن أبي حدرد الأسلمي قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر يقول: "يا هؤلاء إذا سمعتم بجيش قد خسف به قريبا فقد أظلت الساعة"[1].

التخريج والدراسة:

أخرجه أحمد (27129)، والطبراني (522)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (7532)، وغيرهم من طريق سفيان، به. وهذا الحديث مما تفرد به محمد بن إسحاق، قال ابن السكن: "لم يرو عن بقيرة غير هذا الحديث بهذا الإسناد"[2]، وقد أخرجه أحمد (27130)، وابن أبي عاصم (3466)، والطبراني (523)، وغيرهم من طريقه، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن بقيرة به. وكلا الإسنادين تفرد بهما ابن إسحاق، وفي تفرده نظر، وكون الحديث عند شيخين وينفرد عنهما ابن إسحاق به مشكل، على ما قيل فيه؛ فلعل ابن إسحاق اضطرب فيه، والله أعلم.

الحاصل من الدراسة: مما سبق يتبين لنا أن محمد بن إسحاق في تفرده نظر لا سيما وإن خالفه غيره، وإن كان في الأصل صدوق ويتأكد ذلك في أخبار السير كما قال الأئمة[3]؛ ولم

(1) المسند (354).

(2) ذكره ابن حجر في الإصابة عن ابن السكن (53/8).

(3) انظر: سير أعلام النبلاء (40/7)، ميزان الاعتدال (475/3).

أقف على من طعن فيه بنسبته للتشيع، قال ابن عدي: "وقد فتشت أحاديثه الكثيرة فلم أجد في أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ أو وهم في الشيء بعد الشيء كما يخطئ غيره ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به"، وقال الذهبي: "استشهد مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق ذكرها في صحيحه"، وقال ابن حجر: "روى له مسلم في المتابعات وعلق له البخاري"[1].

16- **محمد بن علي بن ربيعة** السلمي، أبو عتاب الكوفي ابن عم منصور بن المعتمر وأخوه لأمه، ولم أقف على من أرخ وفاته[2].

موقفه من الجرح والتعديل:

وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: "صدوق لا بأس به صالح الحديث"، وذكره ابن حبان في أتباع التابعين من الثقات، وقال ابن حجر: "صدوق"[3].

نسبته للتشيع: نسبه للتشيع أبو حاتم، والذهبي، وابن حجر[4].

مروياته: له في مسند الحميدي حديث واحد:

ثنا سفيان، قال: ثنا **محمد بن علي بن ربيعة**، عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، عن جابر بن عبد الله، يقول: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يا جابر أعلمت أن الله عز وجل أحيا أباك؟ وقال له: تمن؟ قال: أحيى، فأقتل في سبيلك مرة أخرى، فقال: إني قد قضيت أنهم لا يرجعون" [5].

التخريج والدراسة:

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (4343) من طريق الحميدي، به.

---

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (255/7)، وميزان الاعتدال (475/3)، وتهذيب التهذيب (39/9).
(2) انظر: الجرح والتعديل (8/ 26)، تاريخ الإسلام (3/ 973)، تعجيل المنفعة (962).
(3) الجرح والتعديل (8/ 26).
(4) انظر: الجرح والتعديل (8/ 26)، تاريخ الإسلام (3/ 973)، تعجيل المنفعة (962).
(5) المسند (1302).

وأخرجه سعيد بن منصور (2550)، وأحمد (14881)، وعبد بن حميد–المنتخب– (1039)، وأبو يعلى (2002)، وغيرهم من طرق عن سفيان، به، ورواته ثقات غير عبد الله بن محمد بن عقيل وهو مختلف فيه والأكثر على تضعيفه لكن يصلح في المتابعات، وقد تابعه غير واحد[1]، فأخرجه أحمد (15257)، والترمذي (3010)، وابن ماجه (2800)، وابن حبان (7022)، وغيرهم من طرق عن جابر، به بنحوه. وله شواهد في الصحيحين وغيرهما.

الحاصل من الدراسة: الظاهر من حاله أنه حسن الحديث لا بأس به كما قال أبو حاتم، ولم أقف على من طعن في مروياته بسبب تشيعه، ولا من طعن فيه بسبب عدالته.

17– **يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن –ويُقال: ابن محمد–** التميمي النهشلي الفاخوري الجرار الكوفيُّ الرملي مات سنة إحدى ومائتين [2].

موقفه من الجرح والتعديل:

الجمهور على تضعيفه وهو إلى ذلك أقرب، قال الذهبي: "صدوق يهم"، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ" [3].

نسبته للتشيع: نسبه العجلي، وابن حجر [4].

مروياته: له في مسند الحميدي حديثٌ واحد:

ثنا **يحيى بن عيسى**، ثنا الأعمش، ثنا عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش قال: قال علي بن أبي طالب: "لقد عهد إلي النبي صلى الله عليه وسلم الأمي أنه لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق" [5].

---

(1) انظر: السلسلة الصحيحة (3290).

(2) انظر: التاريخ الكبير (3063)، المجروحين لابن حبان (1219)، تهذيب الكمال (488/31).

(3)انظر: الثقات للعجلي (ص:475) المجروحين لابن حبان (1219)، الكامل (62/9) الضعفاء والمتركون (ص:108)، ديوان الضعفاء (ص:437) التقريب (ص: 595).

(4) الثقات للعجلي (ص:475)، التقريب (ص: 595).

(5) المسند (58).

التخريج والدراسة:

أخرجه الترمذي (3736)، والآجري في الشريعة (1220، 1530) من طريق يحيى بن عيسى، عن الأعمش، به.

وهذا اسناد ضعيف لضعف يحيى بن عسى، وقد توبع يحيى على هذا الحديث عن الأعمش؛ فقد أخرجه مسلم (78) وغيره من طرق عن الاعمش به. وقد سبق دراسة هذا الحديث في ترجمة عدي من هذا البحث.

الحاصل من الدراسة: يحيى بن عيسى فيه ضعف، ولا يحتمل تفرده؛ يخطئ ويهم، وأخرج له مسلم في الشواهد لا في الأصول؛ قال ابن عدي: "عامة رواياته مما لا يتابع"[1]، ولم أقف على من ضعفه بسبب تشيعه.

18- **يزيد بن أبي زياد الهاشمي** مولاهم، الإمام، المحدث، أبو عبد الله، الكوفي، مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل، معدود في صغار التابعين، توفي سنة سبع وثلاثين ومائة [2].

موقفه من الجرح والتعديل:

اختلفوا فيه والراجح أنه للضعف أقرب، ولا سيما في أخر عمره فإنه اختلط، قال ابن حجر: "ضعيف كبر فتغير، وصار يتلقن"[3].

نسبته للتشيع: نسبه ابن فضيل، وابن عدي، والذهبي، وابن حجر[4].

---

(1) المسند (58).

(2) انظر: الطبقات الكبرى (6/ 330)، التاريخ الكبير (3220)، تهذيب الكمال (32/ 135)، سير أعلام النبلاء (6/ 129-133).

(3) انظر: الطبقات (330/6)، العلل الكبير للترمذي (ص:330، 391)، الضعفاء والمتركون للنسائي (ص:111)، الثقات للعجلي (ص:479)، سنن الدار قطني (51/2)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (ص:479)، سؤلات البرقاني للدار قطني (ص:72)، ميزان الاعتدال (223/4-225)، تقريب التهذيب (ص:601).

(4) انظر: الكامل في الضعفاء (164/9)، وميزان الاعتدال (223/4-225)، وتقريب التهذيب (ص:601).

مروياته: له في مسند الحميدي ثمانية أحاديث، نذكر منها.

الحديث الأول: ثنا سفيان، ثنا **يزيد بن أبي زياد**، أنه سمع القاسم بن مخيمرة يحدث، عن شريح بن هانئ قال: سألت عائشة عن المسح على الخفين فقالت: ائت علي بن أبي طالب فاسأله فإنه كان يغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام ولياليهن للمسافر"(1).

التخريج والدراسة:

أخرجه عبد الرزاق (788)، وأحمد في فضائل الصحابة (1148)، وأبو يعلى (560) وغيرهم من طرق عن يزيد بن أبي زياد به، وهذا إسناد ضعيف لضعف يزيد بن أبي زياد، ولم يتفرد به فقد رواه جماعة من طريق آخر عن القاسم به؛ فقد أخرجه مسلم (276)، وغيره من طريق القاسم بن مخيمرة، به، بنحوه.

الحديث الثاني: ثنا سفيان قال: ثنا **يزيد بن أبي زياد** أنه سمع سليمان بن عمرو بن الأحوص يحدث عن أمه قالت: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرمي الجمرة من بطن الوادي وهو على بغلة وهو يقول: أيها الناس عليكم السكينة لا يقتل بعضكم بعضا، وعليكم مثل حصى الخذف"(2).

التخريج والدراسة:

أخرجه ابن أبي شيبة (13902)، وأحمد (23218)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (10155)، وغيرهم من طريق سفيان، به، وأخرجه أبو داود (1966، 1967)، وابن ماجه (3532)، وأحمد (16087)، وغيرهم من طرق عن يزيد، به، وحكى الدار قطني خلافا في هذا الحديث على يزيد بن أبي زياد، فقال أكثرهم عن يزيد، عن سليمان، عن أمه، ولم يسمها وهذه هي رواية الحميدي، وقال بعضهم عن يزيد، عن سليمان بن عمرو، عن جدته، وقال بعضهم عن يزيد، عن سليمان، قال: سمعتُ امرأة سمعتْ النبي صلى الله عليه وسلم، وقال بعضهم عن يزيد عن سليمان، عن أمه أم جندب –ذكروا كنيتها– وهذا الوجه هو الذي

(1) المسند (46).

(2) المسند (361).

صححه الدارقطني[1]، وهي نفس رواية الحميدي إلا أنه لم يقع فيها اسم امه ولا كنيتها، والحمل في هذا على يزيد فهو ضعيف اختلط باخرة.

الحاصل من الدراسة: مما سبق يتبين لنا أن يزيد لا يقبل من روايته إلا ما تابعه عليه الثقات؛ وقد روى مناكير عن الثقات، وكل من وقفت عليه ممن طعن به فهو بسبب حفظه لا بسبب مذهبه[2].

جدول الاحصائيات

مسلسل	الراوي	أحاديثه في المسند
1	أبان بن تغلب الربعي	2
2	ثابت بن أبي صفية	1
3	حكيم بن جبير	2
4	زاذان أبو عمر	1
5	سعيد بن فيروز	1
6	عبد الله بن شداد بن الهاد	3
7	عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب	1
8	عبد الملك بن أَعْيَنَ	4
9	عدي بن ثابت الأنصاري	3
10	عطية بن سعد بن جنادة العوفي	2
11	العلاء بن أبي العباس السَّائب بن فروخ	1
12	علي بن زيد بن أبي مليكة بن جدعان	14
13	عمران بن ظبيان	3
14	فطر بن خليفة القرشي المخزومي	2

(1) العلل (4122).

(2) انظر: ضعفاء العقيلي (1993)، ميزان الاعتدال (5289).

15	محمد بن إسحاق بن يسار	8
16	محمد بن علي بن ربيعة	1
17	يحيى بن عيسى بن عبد الرحمن	1
18	يزيد بن أبي زياد الهاشمي	8

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج؛ أهمها:

1. عدد الرواة المتهمون ببدعة التشيع في مسند الحميدي ثمانية عشر راويا.
2. مدى التوافق بين الواقعين النظري والعملي في كلام النقاد على الراوي ومروياته.
3- غالب من ينتسب للتشيع هم من أهل الكوفة.
4- غالب مروايات المتهمين بالتشيع في مسند الحميدي مقبولة، والمردودة منها بسبب آخر غير التشيع، والقليل منها رد بسبب الغلو في التشيع.
5- الأصل في قبول الرواية هو الصدق والحفظ على ما هو مشهور عند أكثر النقاد كالبخاري وغيره، وإن كان صاحبها منتسبا لإحدى البدع.
6- المبتدع الغالي الداعي إلى بدعته، أو هو رأس فيها لا تقبل روايته، وذلك أشبه بالاتفاق عند النقاد لا سيما ما يخدم مذهبه.

وفي النهاية:

يوصي الباحث بأهمية النظر في أنواع البدع الأخرى الموجودة في رواة مسند الحميدي، واستكمال وإتمام ما قامت به الدراسة مثل بدعة الإرجاء، وبدعة القدر، وبدعة الخوارج والنصب؛ للنظر في تحقيق مسألة قبول رواية المبتدع من ردها وهل هناك ضابط لذلك غير ما ذكره النقاد؟ ولعمل موسوعة علمية تضم كل رواة مسند الحميدي ومروياتهم.

فهرس المصادر والمراجع

– الإبانة الكبرى لابن بطة، تحقيق: د. يوسف بن عبد الله. الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض. الطبعة: الثانية، 1418هـ.

. الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، تحقيق/ علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبقة الأولى، 1412هـ.

– الإلزامات والتتبع للدارقطني دراسة وتحقيق: الشيخ أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوداعي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الثانية، 1405 هـ – 1985 م.

–إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي تحقيق /عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم –الطبعة: الأولى.

– تاج العروس، للزَّبيدي، مجموعة من المحققين. الناشر: دار الهداية.

– تاريخ ابن أبي خيثمة– ت صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر الطبعة الأولى.

– تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) المحقق: د. أحمد محمد نور سيف الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق .

ـ تاريخ ابن معين، رواية الدوري، تحقيق/ أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1399هـ، 1979م.

ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي، تحقيق/ عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.

– تاريخ البخاري تحقيق/ محمود إبراهيم زايد– دار الوعي، الطبعة: الأولى.

– تاريخ أسماء الثقات المؤلف: لابن شاهين المتوفى: 385 هـ المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر القاهرة الطبعة: الأولى، 1430 هـ – 2009 م.

–تاريخ دمشق لابن عساكر، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام النشر: 1415 هـ – 1995 م

–التاريخ الكبير للبخاري، ط– دائرة المعارف العثمانية.

– تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال المؤلف: للذهبي، تحقيق: غنيم عباس غنيم – مجدي السيد أمين الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر الطبعة: الأولى، 1425 هـ – 2004 م

ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر، تحقيق أكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م.

– تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم المحقق: أسعد محمد الطيب الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية الطبعة: الثالثة – 1419 هـ

ـ تقريب التهذيب، لابن حجر، الطبعة الأولى.

– التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: لابن عبد البر (المتوفى: 463هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري.

– تهذيب الأسماء واللغات للنووي، ت– شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية.

– تهذيب التهذيب لابن حجر الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند الطبعة: الطبعة.

ـ تهذيب الكمال، للمزي، تحقيق/ بشار عواد معروف، دار الرسالة، الطبعة الأولى.

– تهذيب اللغة للهروي، المحقق: محمد عوض – دار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى.

ـ الثقات، لابن حبان، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، ط دار الفكر، الطبعة الأولى.

– الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان الناشر: مركز النعمان للبحوث

والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن الطبعة: الأولى، 1432 هـ - 2011 م.
ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ط دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى.
- خلق أفعال العباد للبخاري، المحقق: د عبد الرحمن عميرة- الناشر: دار المعارف السعودية.
- دلائل النبوة للبيهقي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى - 1405 هـ .
- سؤالات ابن الجنيد لابن معين، المحقق: أحمد محمد نور سيف دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة الطبعة: الأولى، 1408هـ، 1988م .
- سؤالات أبي بكر البرقانى للدارقطني في الجرح والتعديل تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم الناشر: مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.
- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل المحقق: محمد علي قاسم العمري الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، 1403هـ/1983م .
- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، للألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى.
ـ سنن أبي داود، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قرة نبلي، دار الرسالة، الطبعة الأولى، 1430هـ/2009م.
- سنن ابن ماجه ت محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
- سنن الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، سنة النشر: 1998م.
- سنن سعيد بن منصور المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي الناشر: الدار السلفية - الهند الطبعة: الأولى، 1403هـ -1982م .
- السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

– السنن الكبرى للنسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، 1421 هـ – 2001 م .

– السنن الكبرى، للبيهقي، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثالثة، 1424 هـ – 2003 م.

– السنن المأثورة للشافعي المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي الناشر: دار المعرفة – بيروت الطبعة: الأولى، 1406 .

– السنة، لأبي بكر بن أبي عاصم، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة: الأولى، 1400.

ـ سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق/ مجموعة بإشراف الشيخ الأرناؤوط، ط– مؤسسة الرسالة.

– شرح مشكل الآثار للطحاوي تحقيق: شعيب الأرنؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى – 1415 هـ، 1494 م.

– شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم اللالكائي، تحقيق: أحمد بن. الناشر: دار طيبة السعودية. الطبعة: الثامنة.

– شرح معاني الآثار المؤلف للطحاوي، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي– الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية الناشر: عالم الكتب الطبعة: الأولى – 1414 هـ، 1994 م .

– الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّي، تحقيق: د. عبد الله الدميجي، الناشر: دار الوطن.

– الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. الناشر: دار العلم للملايين – بيروت. الطبعة: الرابعة.

– صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ت–شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية.

– صحيح البخاري (المتوفى: 256هـ)، المحقق: محمد زهير، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
– صحيح مسلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون طبعة.
– الضعفاء الكبير المؤلف للعقيلي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي الناشر: دار المكتبة العلمية بيروت الطبعة: الأولى، 1404هـ – 1984م.
– طبقات الحنابلة المؤلف: أبو الحسين ابن أبي يعلى، المحقق: محمد حامد الفقي الناشر: دار المعرفة – بيروت.
ـ الطبقات الكبرى لابن سعد، تحقيق/ إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى.
– علل الترمذي الكبير المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي الناشر: عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية – بيروت الطبعة: الأولى، 1409 .
– علل الدارقطني، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة – الرياض. الطبعة: الأولى 1405 هـ – 1985م.
– العلل ومعرفة للإمام أحمد، المحقق: وصي الله بن محمد عباس الناشر: دار الخاني، الرياض الطبعة: الثانية، 1422 هـ – 201 م .
– فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر، الناشر: دار المعرفة – بيروت، 1379هـ.
ـ فتح المغيث للسخاوي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى.
– فضائل الصحابة للإمام أحمد المحقق: د. وصي الله محمد عباس الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، 1403 – 1983 .
– قبول الأخبار ومعرفة الرجال للبلخي المحقق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، 1421 هـ – 2000 م .
– الكاشف للذهبي، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة الطبعة: الأولى، 1413 هـ – 1992 م

– الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية – بيروت–لبنان الطبعة الأولى.

– الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية– المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، المحقق: عدنان درويش– الناشر: مؤسسة الرسالة.

– لسان العرب، لابن منظور– دار صادر – بيروت.

– المجروحين لابن حبان، المحقق: محمود إبراهيم زايد الناشر: دار الوعي – حلب الطبعة: الأولى، 1396هـ .

– المستدرك على الصحيحين، للحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

– مسند ابن الجعد تحقيق: عامر أحمد حيدر الناشر: مؤسسة نادر – بيروت الطبعة: الأولى، 1410 – 1990

– مسند أبي يعلى، المحقق: حسين سليم أسد الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق الطبعة: الأولى، 1404 – 1984.

– مسند الإمام أحمد بن حنبل، ، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ – 2001 م.

– مسند البزار –البحر الزخار– المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم 106– المدينة المنورة الطبعة الأولى بدأت 1988م.

– مسند الحميدي، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ الناشر: دار السقا، دمشق –سوريا الطبعة: الأولى، 1996 م عدد الأجزاء: 2

– مسند الشاشي المحقق: محفوظ الرحمن زين الله الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة الطبعة: الأولى، 1410 هـ – 1990م.

– المصنف لابن أبي شيبة، المحقق: كمال يوسف الحوت– الناشر: مكتبة الرشد – الرياض– الطبعة: الأولى، 1409.
– المصنف لعبد الرزاق، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي– الهند، الطبعة: الثانية، 1403.
– المعجم الأوسط للطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين، القاهرة.
– معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون. الناشر: دار الفكر.
– معرفة الثقات للعجلى الكوفي (المتوفى: 261هـ) ت: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار المدينة المنورة ،السعودية، الطبعة: الأولى، 1405 – 1985.
– معرفة السنن والآثار، للبيهقي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة: الأولى، 1412هـ.
– معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض الطبعة: الأولى 1419 هـ – 1998 م .
– المعرفة والتاريخ للفسوي، أبو يوسف المحقق: أكرم ضياء العمري الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الثانية، 1401 هـ– 1981 م .
– المغرب في ترتيب المعرب لناصر بن عبد السيد أبى المكارم ابن على– دار الكتاب العربي.
– المغني في الضعفاء المؤلف للذهبي المحقق: الدكتور نور الدين عتر.
–المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهانى –ت صفوان عدنان الداودي – دار القلم.
– مناقب الإمام الشافعي للبيهقي، تحقيق/ السيد أحمد صقر، الناشر: دار التراث.
–المنتخب من مسند عبد بن حميد تحقيق: الشيخ مصطفى العدوي الناشر: دار بلنسية للنشر والتوزيع الطبعة: الثانية 1423هـ – 2002م.
– المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال المؤلف للذهبي، المحقق: محب الدين الخطيب.

- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية- لابن تيمية- المحقق: محمد رشاد سالم- الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الطبعة: الأولى.

- نزهة النظر لابن حجر حققه وعلق عليه: نور الدين عتر، الناشر: مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة.

ـ هدي الساري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، تحقيق/ محب الدين الخطيب، قصي محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى، 1987م.

Research Summary

This research entitled **"Narrators accused of Shiism and examples of their narrations in Musnad Al-Hamidi (collection and study)"** in which I tried to limit the narrators accused of Shiism in Al-Hamidi's Musnad, and I studied some of their narratives, to compare the theoretical and practical realities in the words of critics , and number of narrators in the research was eighteen narrators accused of Shiism.It appeared to me through the research that not all of them are in the same degree of heresy, some of them are exaggerated, some of them are provident, and some in between.The number of narrations that were studied in this research was nineteen. Through it, it appeared that Shiism may not affect the acceptance of the narration except with conditions and restrictions. The main one is; For the Shiite to be a leader in his Shi'ism, calling for it, he insults Alsahabah with negligence. This is not acceptable to his narration, although it is often not like these people of truth, so he came out of the point of protest without a face, and it became clear to me that Al-Hamidi, may God have mercy on him, cares about the narrators in their choice, and through this research it appeared that his method is just as his student Bukhari, may God have mercy on everyone. This, and Allah is the Grantor, and upon Him is His Trust, and He is the Only One Who Helps.